

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مركز الدراسات الإسلامية

تخريج ودراسة الأحاديث والآثار الواردة في كتاب أحكام القرآن

للإمام أبي بكر الرازي الجصاص (٣٠٥-٣٧٠هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية
من الآية الثالثة من سورة النور إلى نهاية متورة السجدة

إعداد الطالب

زياد بن عبدالله بن أحمد ظفر

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبدالباسط إبراهيم بلبول

المجلد الأول

١٤١٩هـ



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): زياد بن عبد الله بن أحمد ظفر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الأطروحة المقدمة لدرجة الماجستير، في تخصص الدراسات الإسلامية
عنوان الأطروحة: (تفريخ ودراسة الأحاديث والآثار الواردة في كتاب أحكام القرآن للإمام أبي بكر
الرازي الجصاص (٣٠٥ - ٣٧٠ هـ) من الآية الثالثة من سورة النور إلى نهاية سورة السجدة .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
و بناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ
١٤٢٠/٢/١٤ هـ. بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في
صيغتها المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . والله الموفق

أعضاء اللجنة

المشرف

المناقش

المناقش

الاسم: د/ عبد الباق إبراهيم بليول

الاسم: د/ رقتة فوزي عبد الملك

الاسم: د/ عبد الباق إبراهيم بليول

التوقيع

التوقيع

التوقيع

مدير مركز الدراسات الإسلامية

الاسم د/ أسير بن ثواب الجمعيد

التوقيع

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

Umm AL - Qura University
Makkah Al Mukarramah P.O. Box 715
Cable Gameat Umm Al - Qura, Makkah
Telex 540026 Jammka SJ
Faxemcly 5564560
Tel - 02 - 5574644 (10 Lines)

جامعة أم القرى
مكة المكرمة ص. ب. : ٧١٥
بريقيا : جامعة أم القرى مكة
تلكس عربي ٥٤٠٠٤١ م . ك جامعة
فاكسميلي : ٥٥٦٤٥٦٠
تليفون : ٥٥٧٤٦٤٤ - ٠٢ (١٠ خطوط)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

موضوع البحث : تخريج ودراسة الأحاديث والآثار الواردة في كتاب أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص .
الدرجة العلمية : الماجستير .

اسم الطالب : زياد بن عبد الله بن أحمد ظفر

المشرف على الرسالة : فضيلة الدكتور عبد الباسط إبراهيم ببلول .

الناقشان : فضيلة الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب وفضيلة الدكتور غالب بن هوايش الحامضي .
ملخص البحث :

تكونت خطة البحث من مقدمة وتمهيد وموضوع البحث وخاتمة تناولها الفهارس .

أما المقدمة : ففيها ذكر بيان الداعي لاختيار الموضوع ونبذة موجزة عن أهمية القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وخطة البحث وبيان النهج الذي سرت عليه في الرسالة .

وأما التمهيد : ففيه ترجمة موجزة للإمام الجصاص .

وأما موضوع البحث : ففيه تخريج الأحاديث والآثار من الآية الثالثة من سورة النور إلى نهاية سورة السجدة ، وقد بلغ عدد الأحاديث والآثار التي قمت بدراستها (٥٦٣) حديث وأثر .

وتوصلت في خاتمة البحث إلى عدد من النتائج ومن أهمها :

١- يُعد الكتاب من المؤلفات المتقدمة التي تُعنى باستنباط الأحكام من آيات الأحكام .

٢- اشتماله على ثروة كبيرة من أقوال فقهاء الأمصار .

٣- أن الكتاب اشتمل على كثير من الأحاديث والآثار التي اعتمد عليها الأحناف وغيرهم في تقرير مذاهبهم .

٤- أن الأحاديث المرفوعة في القسم المنوط بي قد بلغ عددها (١٧٥) الصحيح منها (١٢٥) والصحيح لغيره (٢) والحسن لذاته (٢٠) والحسن لغيره (٣) والضعيف (١٦) والضعيف جدا (٣) أما الأحاديث التي لم أقف على من أخرجها فبلغت (٣) أحاديث .

٥- أن الآثار الموقوفة على الصحابة قد بلغ عددها (١٥٠) الصحيح منها (٧٢) والحسن لذاته (٨) والحسن لغيره (٢) والضعيف (٤٦) والضعيف جدا (١) وهناك آثار توقفت في الحكم عليها وهي (٦) ، أما الآثار التي لم أقف على من أخرجها فبلغت (١٥) .

٦- أن الآثار الموقوفة على التابعين قد بلغ عددها (٢٣٨) الصحيح منها (٩٦) والحسن لذاته (٩) والحسن لغيره (٥) والضعيف (٦٧) والضعيف جدا (٥) وهناك آثار توقفت في الحكم عليها وهي (١١) ، أما الآثار التي لم أقف على من أخرجها فقد بلغت (٤٥) أثراً .

٧- أنه لم يستشهد بالأحاديث والآثار الموضوعة ألبته .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د . محمد بن علي العقلا

المشرف

د . عبد الباسط إبراهيم ببلول

الباحث

زياد بن عبد الله بن أحمد ظفر

إهداء

إلى والديّ الكريمين اللذين بذلا كل غال ونفيس في سبيل تربيّتي
وتعليمي، فاللهم ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى رفيقة دربي أم جهاد التي هيأت لي كافة السبل لإنجاز هذا العمل .

إلى فلذات كبدي الذين أرجو لهم الحياة السعيدة وفق تعاليم الإسلام .

إلى كل من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم
نبيا ورسولا

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

شكر وثناء و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
وخاتم المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله
وصحبه أجمعين .

وبعد : امتثالاً لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما : « من صنع إليكم معروفاً
فكافئوه ، فإن لم تجدوا ماتكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد
كافأتموه »^(١) .

واهداءً بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه
أبو هريرة وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما : « من لم يشكر الناس لم
يشكر الله عزوجل »^(٢) .

واعترافاً مني بفضل ذوي الفضل ، فلإني أتقدم بخالص الشكر
والتقدير والامتنان والعرفان لكل من أرشدني وأعانني - بعد الله تعالى -
وأسدى لي النصح والتوجيه والإرشاد في إتمام هذا العمل .

وأخص بالشكر منهم فضيلة الأستاذ الدكتور : عبدالباسط بلبول
الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي أحاطني برعايته
وتوجيهاته ، وقدم لي النصح والإرشاد في كل وقت وحين ، مما كان له
الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل ، فجزاه الله عني خيراً ، وأجزل له
الأجر والمثوبة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع المسؤولين في جامعة

(١) أخرجه أبو داود في السنن ، ٣١٠/٢ ، الزكاة ، عطية من سأل بالله ، (١٦٧٢) ؛
والنسائي في السنن ، ٨٢/٥ ، الزكاة ، من سأل بالله عزوجل ، (٢٥٦٧) ؛ والحاكم في
المستدرک ، ٧٣/٢ ، البيوع ، وقال : صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه ،
وأقره الذهبي .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ، ٣٤٦/٢ ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،
(٧٥٢١) ؛ وأبو داود في السنن ، ١٥٧/٥ ، الأدب ، في شكر المعروف ، (٤٨١١) ؛
والترمذي في السنن ، ٣٣٩/٤ ، البر والصلة ، ماجاء في الشكر لمن أحسن إليك
(١٩٥٤) ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

أم القرى وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة الدكتور سهيل بن حسن قاضي وعميد كلية الشريعة الدكتور محمد بن علي العقلا ، ومدير مركز الدراسات الإسلامية الدكتور ستر بن ثواب الجعيد ، وسائر منسوبي الكلية الذين يبذلون الجهد في سبيل نشر العلم وخدمة طلابه .

وأختتم شكري لجميع الأساتذة والإخوة والزملاء الذين أمدوني بأرائهم أو بمراجعتهم ، فاللهم اجزهم عني خير الجزاء .
وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأستغفره وأتوب إليه وأسأله السلامة من آفة النفس ومأفسد الإخلاص ، وأن يجعله زاد خير لي ولكل من قرأه ، يقربنا إلى الله تعالى ويجعلنا من أهل طاعته ومحبته ، آمين .

وصلى الله على سيدنا وحبينا وشفيعنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وعنا معهم يا أرحم الراحمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

المقدمة

الحمد لله منزل الشرائع والأحكام ، ومفصل الحلال والحرام ،
والهادي من اتبع رضوانه سبيل السلام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي لنا الإسلام ديناً ،
وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله الذي أرسله رحمة للأنام ،
فعليه منا أفضل صلاة وأكمل سلام ، وعلى آله الطيبين الكرام ، وأصحابه
الأخيار ، ومن تبع هديهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

فلقد منّ الله تعالى على هذه الأمة بخاتم الأنبياء والرسل سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم ومنّ عليها بخاتمة الكتب « القرآن الكريم » ،
وجعله تبياناً لكل شيء ، وتكفل بحفظه ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ، فكان هو المصدر الأول والمعين
الصافي للشريعة الإسلامية التي تصلح كل زمان ومكان .

ثم تفضل الله تعالى عليها بأن جعل السنة المطهرة هي المصدر
الثاني بعد القرآن بأن جاءت شارحة ومبينّة لكل شيء ، قال تعالى :
﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] .

لذلك ؛ كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرى من الرسول صلى
الله عليه وسلم وصحابته ، ومن سلف الأمة وخلفها جميعاً إلى يوم الناس
هذا ، وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة ، فتارة ترجع إلى لفظه
وأدائه ، وأخرى إلى أسلوبه وأحكامه ، وثالثة إلى كتابته ورسمه إلى غير
ذلك .

وأما السنة المطهرة فلقد بينها رسول الهدى عليه الصلاة والسلام
بأقواله وأفعاله وتقريراته ، ثم تبعه الصحابة الكرام الذين تلقوا السنة النبوية
عن النبي الكريم فوعوها ، ونقلوها للمسلمين كما سمعوها خالصة من
شوائب التحريف والتبديل .

ثم حفظها السلف الصالح جيلاً بعد جيل ، فكتبوا فيها المعاجم^(١) والمسانيد^(٢) والجوامع^(٣) ، وتصدى من بعدهم لدراسة الرواة والمرويات من حيث القبول والرد ووضعوا لها قواعد دقيقة للنقد .
وظهرت بعد ذلك مؤلفات كثيرة في الحديث وعلومه وبيان غريبه واستنباط أحكامه وغير ذلك .

ومن الكتب التي عُنيت بأحكام القرآن كتاب «أحكام القرآن» للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى عام ٣٧٠هـ .
وهو كتاب قيم احتوى على كثير من أحاديث وآثار الأحكام .
ولقد رأيت أن تخريج هذه الأحاديث والآثار التي اشتمل عليها الكتاب من الأهمية بمكان ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - نيل شرف خدمة سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام والذب عنها .
- ٢ - يعد الكتاب من المؤلفات المتقدمة التي تعنى باستنباط الأحكام من آيات الأحكام التي لها أهمية كبرى في تنظيم شئون الناس .
- ٣ - اشتماله على ثروة كبيرة من أقوال فقهاء الأمصار الإسلامية .
- ٤ - مشاركة الزملاء الأفاضل الذين سبقوني في تخريج أحاديث وآثار هذا الكتاب .
- ٥ - رغبتني في أن يكون عملي في البحث جامعاً بين القرآن والسنة ، عسى الله تعالى أن يقبلني وأنال بها شفاعة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت تلك الأحاديث والآثار بهذا الكتاب كثيرة لاتفي المدة الزمنية بتغطيتها ، رأى مجلس مركز الدراسات الإسلامية تقسيمه بالقدر الذي يتناسب مع الفترة الزمنية المحددة للبحث ، وأقره مجلس الكلية ،

(١) المعاجم : ما ذكرت فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء . «تدريب الراوي» ٢٤٢/١ .

(٢) ما جمع فيها مسند كل صحابي على جودة صحيحاً أو ضعيفاً . «تدريب الراوي» ٢٤٢/١ .

(٣) الكتب التي جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب الفقه كالأهيات الست أو على ترتيب الحروف الهجائية كما في جامع ابن الأثير . «تدريب الراوي» ٢٤٢/١ .

وكان نصيبي من هذا الكتاب القسم السادس عشر، وهو: تخريج ودراسة الأحاديث والآثار الواردة في كتاب أحكام القرآن^(١)، للحصاص، من الآية (٣) من سورة النور من قول الله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] إلى آخر سورة السجدة، من الصفحة (١٠٦) من الجزء الخامس باب (تزيوج الزانية) إلى الصفحة (٢٢١) من الجزء نفسه.

علماً بأن هذا القسم قد تجاوز القدر المنوط بي وهو عشرة وخمسمائة حديث وأثر، حيث بلغ عددها ثلاثة وستين وخمسمائة حديث وأثر.

خطة البحث :

هذا وقد تكونت خطة البحث من مقدمة وتمهيد وموضوع البحث وخاتمة .

أولاً : المقدمة :

وفيهما نبذة موجزة عن أهمية القرآن والسنة وأسباب اختيار الموضوع، وبيان منهجي الذي اتبعته في الرسالة .

ثانياً : التمهيد :

وفيه نبذة موجزة عن مؤلف الكتاب الإمام الحصاص .

ثالثاً : موضوع البحث ، وفيه تخريج الأحاديث والآثار على النحو التالي :

١ - ذكر الحديث أو الأثر كما أورده المؤلف إلا إذا ظهر لي خطأ فأذكر الصواب وأنبه على ذلك في الهامش .

٢ - تخريج الحديث أو الأثر .

٣ - بيان حال الرواة ، والحكم على كل واحد منهم قدر الإمكان .

٤ - الحكم على سند المؤلف .

(١) ينظر كتاب أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي ، الحصاص ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف ، وهذه النسخة تقع في خمسة أجزاء ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

- ٥ - الحكم على الحديث أو الأثر من حيث الصحة والحسن والضعف .
 ٦ - بيان غريب الحديث أو الأثر .
 ٧ - التعليق عند الحاجة إلى ذلك .
 رابعاً : الخاتمة ، وفيها ذكر النتائج ، يليها الفهارس .

بيان المنهج الذي سرت عليه :

أولاً : ترجمت للآيات التي ذكرها المؤلف بقولي :

ما أورده من أحاديث وآثار في قوله تعالى : ﴿ ﴾ .

ثانياً : ترجمت لكل حديث أو أثر بقولي : حديث فلان في كذا

أو أثر فلان في كذا .

ثالثاً : قابلت المطبوع بالمخطوط ، واعتمدت في ذلك على :

- ١ - نسخة مخطوطة من مكتبة نور عثمانية بتركيا ، ورقمها (١٠٧) .
 ٢ - نسختين مطبوعتين الأولى نسخة دار إحياء التراث العربي ببيروت ، وتقع في خمسة أجزاء ، ورمزت لها بالرمز (أ) .
 والثانية نسخة دار الفكر ببيروت ، وتقع في ثلاثة أجزاء ، ورمزت لها بالرمز (ب) .

رابعاً : رقمت الأحاديث والآثار وجعلت لها رموزاً ، وذلك على

النحو التالي :

- ١ - ترقيم الأحاديث والآثار ترقيماً تسلسلياً حسب إيراد المؤلف .
 ٢ - ترقيم الأحاديث والآثار ترقيماً داخلياً لتمييز الأحاديث عن الآثار ، ورمزت بالرمز (ر) للمرفوع ، وبالرمز (ق) للموقوف ، وبالرمز (ط) للمقطوع .

خامساً : التزمت في تخريج الأحاديث والآثار المنهج التالي :

- ١ - أذكر من أخرج الحديث أو الأثر من طريق المؤلف .
 ٢ - أذكر من أخرج الحديث أو الأثر من غير طريق المؤلف .
 ٣ - إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بذلك ، إلا إذا كان المؤلف قد أوردهما من طريق أبي داود مثلاً فأوردهما بالطريق نفسه ثم أورد طريق الشيخين . (انظر حديث

رقم (١٧٣) .

٤ - إذا لم يكن الحديث أو الأثر في الصحيحين فياني انتقل إلى سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه وموطأ مالك ومسند الإمام أحمد بن حنبل وسنن الدارمي .

٥ - فإن لم يكن الحديث أو الأثر فيما ذكر من الكتب فياني انتقل إلى المصادر الأخرى ، كمصنف عبدالرزاق ومصنف ابن أبي شيبة وتفسير الطبري وتفسير ابن أبي حاتم والسنن الكبرى للبيهقي ومعرفة السنن والآثار للبيهقي أيضاً وسنن الدارقطني وسنن سعيد بن منصور وغيرها .

٦ - فإن لم أجد الحديث أو الأثر فيما ذكر فياني انتقل إلى كتب الفقه كالمحلى لابن حزم وكتب التفسير الأخرى كالدر المنثور والحسن البصري والنسائي وغيرها .

٧ - الأحاديث والآثار المكررة أحيل على تخريجها في موضعها الذي خرجتها فيه كاملة بالحكم عليها . ثم أحكم على سند المؤلف .

٨ - إذا وجدت الحديث أو الأثر بلفظ المؤلف نفسه فياني أقول : أخرجه فلان عن فلان بلفظه وأريد بذلك مطابقة اللفظين من غير اختلاف سوى الاختصار والإطالة .

وإذا تطابق بعض ألفاظ الحديث أو الأثر مع لفظ المؤلف فياني أقول : أخرجه فلان بنحوه .

وإذا اختلفت الألفاظ ودلالة المعنى واحدة فياني أقول : أخرجه فلان بمعناه .

٩ - اكتفيت في الحاشية بذكر المصنف على مصنف ابن أبي شيبة وعبدالرزاق والسنن الكبرى على البيهقي ، والمسند على مسند الإمام أحمد وأبي داود الطيالسي ، والمستدرک على مستدرک الحاکم ، والتقريب على تقريب التهذيب ، والنهية لابن الأثير على النهاية في غريب الحديث والأثر .

١٠ - حين أوثق تخريج الحديث أو الأثر في الحاشية لا أذكر كلمتي (كتاب ، باب) ويكون توثيقي للتخريج كالتالي : (اسم

المصنف ، الجزء ، الصفحة ، اسم الكتاب ، اسم الباب ، (رقم الحديث في المصنف) ، ومثال ذلك : سنن أبي داود ، ٧٠٣/٢ ، الطلاق ، الولد للفراش ، (٢٢٧٣) .

سادساً : اتبعت في بيان حال الرواة مايلي :

١ - بينتُ أحوال الرواة في الحديث أو الأثر الوارد في إسناد المؤلف في صلب الرسالة ، أما إذا كان الرواة في التخريج فياني أيّينهم في الحاشية مع بذل الجهد في بيان أحوالهم وضبطت الأنساب بالحروف وأسندتها إلى مصادرها .

٢ - اعتمدت في بيان مراتبهم على مانص عليه الحافظ ابن حجر في التقريب غالباً ، وإذا لم أجد بحث في كتب الجرح والتعديل وميزان الاعتدال وسير أعلام النبلاء .

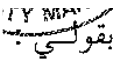
٣ - لم أترجم للصحابة رضوان الله عليهم ؛ لأن رتبهم من أسمى مراتب العدالة والتوثيق ، إلا إذا رأيت الحاجة للتعريف بهم .

٤ - رجال الشيخين لم أترجم لهم ؛ لأن الأمة تلقى كتابيهما بالقبول .

٥ - لم أترجم لصاحب الكتاب الذي أخرج الحديث أو الأثر كالترمذي والطبري وابن أبي شيبة ، وكذلك لم أترجم لقائل الأثر أو الحديث .

سابعاً : الحكم على سند المؤلف :

١ - إذا أورد المؤلف الحديث أو الأثر بسنده :

أ - فإذا كان السند متصلًا ورواته ثقات فأكتفي بقولي  .

إسناده صحيح . انظر حديث (٧٨) .

ب - وإن كان السند متصلًا وفيه راوٍ صدوق فأقول :

إسناده حسن . انظر أثر (٩) .

ج - وإذا كان الراوي مدلساً من مرتبة لا يحتمل بها

تدليسه ولم يصرح بالسماع أو ليس يعدل أو غير ضابط فياني

أحكم عليه بقولي : (ضعيف) أو (ضعيف جداً) مقرونًا ببيان

السبب .

٢ - إذا أورد المؤلف الحديث أو الأثر بغير سند :

أ - فإن أوردته بما يدل على الجزم به ، فأقول : أوردته معلقاً بصيغة الجزم . انظر حديث (١) .

ب - وإن أوردته بما يدل على تضعيفه ، فأقول : أوردته معلقاً بصيغة التضعيف . انظر حديث (٤) .

ج - وإن أوردته بصيغة لاتدل على الجزم أو التضعيف فأكتفي بقول : أوردته معلقاً أو معلق . انظر حديث (٣١) .

ثامناً : الحكم على الحديث أو الأثر :

١ - إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين فأقول : متفق عليه ، وإذا كان في أحدهما فأقول : صحيح .

٢ - إذا لم يكن الحديث أو الأثر في الصحيحين أو في أحدهما :

أ - اعتمد في بيان الحكم على مانص عليه أئمة علماء الحديث كالترمذي والحاكم إذا وافقه الذهبي والمنذري والهيثمي وابن حجر وغيرهم من العلماء المعاصرين كالألباني ، إضافة إلى ذلك أقوم بدراسة السند بهدف تأكيد حكم العلماء .

ب - وإذا لم أعثر على نص في الحكم عليه أدرس إسناد من أخرجه موصولاً وأذكر الحكم نتيجة لتلك الدراسة ملتزماً ببيان أحوال الرواة في الهامش معتمداً في ذلك على قول الحافظ ابن حجر في التقريب غالباً .

ج - إذا كان الحديث أو الأثر ضعيفاً وله شاهد أو متابع يتقوى به ذكرت شاهده .

د - أما إذا كان ما يرويه أحد الرواة نسخة فأحكم عليه بالصحة وإن كان في الإسناد راوٍ قد خسف ضبطه بأن تكلم في حفظه ووصف بالخطأ أو سوء الحفظ ، فإن حاله يرتفع إذا كان ما يرويه نسخة والنسخ التي وجدتها من خلال البحث هي : -

١ - رواية أبي صالح ، عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . (انظر أثر ٤٥) .

وهي من أجود أسانيد التفسير عن ابن عباس ، وما يروى

بهذا السند ، إنما هو نسخة ، قال الإمام أحمد بن حنبل عنها :
« بمصر صحيفة في التفسير ، رواها علي بن أبي طلحة لو رحل
رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً »^(١) . (أسنده أبو جعفر
النحاس في ناسخه) .

قال ابن حجر^(٢) : « وهذه النسخة التي كانت عند أبي صالح
كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي
طلحة ، عن ابن عباس ، ثم قال : وهي عند البخاري عن
أبي صالح ، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يعلقه عن ابن
عباس^(٣) ، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر
بوسائط بينهم وبين أبي صالح ، وقال قوم : لم يسمع عن علي بن
أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد
أو سعيد بن جبير ، قال ابن حجر : بعد أن عرفت الوسطة وهو
ثقة فلا ضير في ذلك .

ونقل السيوطي^(٤) عن أبي يعلى الخليلي قال : تفسير
معاوية بن صالح ، قاضي الأندلس ، عن علي بن أبي طلحة ، عن
ابن عباس ، رواه الكبير عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية .
٢ - رواية شبابة عن ورقاء عن عبدالله بن أبي نجیح ، عن
مجاهد . (انظر أثر ٣) .

وقد وثق أكثر العلماء سماع ابن أبي نجیح التفسير من
مجاهد ، فقد قال فيه يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجیح
التفسير من مجاهد أو لم يسمع التفسير كله من مجاهد^(٥) .
ويقول ابن الأنباري : والذي يروي القول الآخر عن مجاهد

(١) الإتيان في علوم القرآن ، ٥٣٢/٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) فتح الباري ، ٣٥١/٤ ، (٢٠٦٣) .

(٤) الإتيان ، ٥٣٣/٢ .

(٥) تهذيب التهذيب ، ٥٠/٦ ، (٣٧٨٦) .

هو ابن أبي نجیح ، ولا تصح روايته التفسير عن مجاهد^(١) .
وأما بقية علماء الجرح والتعديل فإنهم يرون صحة رواية ابن
أبي نجیح عن مجاهد .

يقول ابن أبي حاتم : قلت لأبي : ابن أبي نجیح عن مجاهد
أحب إليك أم خصيف؟ قال : ابن أبي نجیح إنما يقال في ابن أبي
نجیح القدر وهو صالح الحديث^(٢) .

كما أن كثيراً من علماء الجرح والتعديل عدّوا ابن أبي نجیح
من العلماء الثقات ، فقد وثقه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني
وذكره ابن حبان في الثقات ، وكذلك قال عنه ابن سعد في طبقاته
ثقة كثير الحديث ، وكذا وثقه ابن معين وأبوزرعة^(٣) .

ثم إن الأخبار قد تضافرت في كتب الرجال وغيرها على أن
ابن أبي نجیح من تلاميذ مجاهد الأوائل الذين تتلمذوا على يد
مجاهد ونقلوا عنه التفسير ، وبالتالي فإن مقاله بعض العلماء من
عدم صحة سماع ابن أبي نجیح عن مجاهد وعدم قبولها مخالف
لما أجمع عليه العلماء من قبول رواية ابن أبي نجیح عن مجاهد
التي وردت في السنة وخاصة في صحيح البخاري^(٤) .

يقول الإمام ابن تيمية في توثيق تفسير ابن أبي نجیح عن
مجاهد :

والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة عن ابن أبي
نجیح عن مجاهد ، وكذلك البخاري في صحيحه يعتمد على هذا
التفسير ، وقول القائل : لاتصح رواية ابن أبي نجیح عن مجاهد ،
جوابه : أن تفسير ابن أبي نجیح عن مجاهد من أصح التفاسير بل
ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي

(١) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ، (٩٣) ، المطبعة الحسينية .

(٢) تهذيب التهذيب ، ٥٠/٦ ، (٣٧٨٦) ، ميزان الاعتدال ، ٥١٥/٢ ، (٤٦٥١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر صحيح البخاري ، ٢٥١/٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ .

نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة^(١).

ثم إن ماجاء في تفسير مجاهد المطبوع من روايات هي التي وردت مروية عن مجاهد في أمهات كتب التفسير ككتاب الطبري وابن أبي حاتم وسفيان الثوري والدر المنثور وغيرها من الكتب القديمة ككتاب الأم للشافعي وصحيح البخاري وغيرها.

وهذا يعتبر توثيقاً لما جاء في كتاب تفسير مجاهد بالإضافة إلى ما روتته الكتب الأخرى عن مرويات هي موافقة لما جاء في تفسير مجاهد.

وهناك روايات عديدة استدلت بها البخاري فسي صحيحه في كتاب التفسير وهي موافقة لما روى مجاهد في تفسيره منها:

قوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٢)، قال مجاهد: لا يدرون ما النساء من الصغر^(٣).

وروى البخاري بسنده عن مجاهد ثم يقول: الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء لم يدروا ما بهم من الصغر^(٤). وهذا يدل على صحة تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، وأن ما يرويه يعتبر نسخة.

٣ - رواية أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب. (انظر أثر ٢٠٦).

قال السيوطي: «وأما أبي بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه، قال: وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذا الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده»^(٥).

قلت: انظر مثلاً تصحيح الحاكم لمثل هذا الإسناد وموافقة

(١) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية، (٩٤).

(٢) سورة النور، آية رقم (٣١).

(٣) تفسير مجاهد، ٤٤١/٢.

(٤) صحيح البخاري، ٣/٦.

(٥) الإتيان، ٥٣٥/٢.

الذهبي له في المستدرک^(١)، فإن تصحيح الحاكم والذهبي والسيوطي لمثل أبي جعفر، وقد تكلموا في حفظه يدل علي أن الراوي المتكلم في حفظه يرتفع حاله إذا كان ما يرويه نسخة، وعليه فهو إسناد صحيح، والله أعلم.

تاسعاً: غريب الحديث والأثر:

اعتنيت بغريب الحديث والأثر ضبطاً وشرحاً معتمداً في ذلك على كتب غريب الحديث كالنهاية والفائق وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم، وبعض كتب اللغة كلسان العرب، وبعض كتب الشروح.

عاشراً: الخاتمة، وقد اشتملت على نتائج البحث التي توصلت إليها.

ويليها الفهارس وهي:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٥ - فهرس من لم أقف على تراجمهم.
- ٦ - فهرس الغريب.
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

(١) المستدرک، ٤٣٤/٢، (٣٥١٠).

تمهيد

نبذة مختصرة عن حياة المؤلف^(١)

اسمه :

هو : أحمد بن علي الرازي^(٢) ، هكذا ذكره معظم من ترجم له ،
وقال اللكنوي : وهو الصواب^(٣) .

كنيته :

يكنى بأبي بكر ، اتفق على ذلك كل من ترجم له ، ولا خلاف بينهم .

لقبه :

يلقب بالحصّاص - بالجيم المفتوحة والصاد المهملة المشددة ثم
صاد مهملة أخرى بعد الألف - نسبة إلى العمل بالحص الذي تبيّض به
الجدران^(٤) .

مولده ونشأته :

ولد ببغداد سنة ٣٠٥هـ ثم خرج منها ، ثم عاد إليها سنة ٣٢٥هـ ،
ثم خرج إلى الأهواز ، ثم عاد إلى بغداد ، ثم انتقل إلى نيسابور مع
الحاكم النيسابوري برأي شيخه أبي الحسن الكرخي ، ثم عاد إلى
بغداد^(٥) .

(١) انظر ترجمته في الكتب التالية (وهي غير مطلوبة مني في الحطة) .

تاريخ بغداد ، ٣١٤/٤ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ، ١٢٢ ؛ الكامل في التاريخ ،
١٠٦/٧ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٧٨٨/٣ ، (٧٨١) ؛ العبر للذهبي ، ٣٥٤/٢ ؛ البداية
والنهاية ، ٢٩٧/١١ ؛ النجوم الزاهرة ، ١٣٨/٤ ؛ شذرات الذهب ، ٧١/٣ ؛ الفوائد
البيهية ، ٢٧ .

(٢) الرازي : بفتح الراء ، وسكون الألف ، وفي آخرها زاي . (اللباب ، ٤٥٠/١) .

(٣) الفوائد البهية ، ٢٨١/١ .

(٤) اللباب ، ٤٥٠/١ .

(٥) الفوائد البهية ، ٢٨ ؛ الجواهر المضية ، ٣٢٣/١ ؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر
والقاهرة ، ١٣٨/٤ .

شيوخه :

الشيخ الذي روى عنهم في القسم المناط بي هم :

١ - محمد بن بكر بن داسة ، روى عنه في الأحاديث والآثار :
 ٣٨ ، ٤٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣١١ ،
 ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

٢ - عبد الباقي بن قانع ، روى عنه في الأحاديث والآثار :

٦٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
 ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ،
 ٣٥٠ .

٣ - جعفر بن محمد الواسطي ، روى عنه في الأحاديث والآثار :

٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

٤ - عبدالله بن محمد بن إسحاق المروزي ، روى عنه في

الأحاديث والآثار :

٥٥٦ ، ٥٥٧

آثاره العلمية^(١) :

أحكام القرآن - أصول الفقه - جوابات المسائل - شرح أدب
 القاضي للخصاف - شرح الأسماء الحسنی - شرح الجامع الكبير
 للشيباني - شرح الجامع الصغير للشيباني - شرح مختصر الكرخي -
 شرح مختصر الطحاوي - شرح المناسك للشيباني - مختصر اختلاف
 العلماء للطحاوي - واقعات الحصص .

منهجه في إيراد الأحاديث والآثار في كتابه أحكام القرآن وذلك

في القسم المناط بي :

(١) الفوائد البهية ، ٢٨ ؛ الحواهر المضيفة ، ٢٢٣/١ ؛ الإعلام ، ١٧١/١ ؛ معجم
 المؤلفين ، ٢٠٢/١ ؛ الفهرست ، ٢٦١ ؛ كشف الظنون ، ٢٠/١ و ٣٢ و ٤٦ و ١١١ و ٥٦٢ و ٥٦٨
 و ٦٠٩ و ١٠٣٢/٢ و ١٦٢٧ و ١٦٣٤ و ١٨٣٠ ؛ الطبقات السنية ، ٤٧٧/١ .